العدد (1515) السنة السادسة - الأحد (24) أيار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الواقع الاقتصادي

عجز الموازنة

عباس الغالبي

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة ملمحا بارزا من ملامح الادارة المالية في العراق بسبب تزايد الانفاق العام ممولا من المصدر النفطي وهذا يمثل خطرا داهما بسبب التقلبات التي تطرأ عادة على الاسواق النفطية العالمية وماتدحرج اسعار النفط العام الماضي وهذا العام من ١٤٨ دولاراً للبرميل الواحد الى ٥٠ دولاراً إلا دلالة شاخصة على صحة ما نقول وكان عجز الموازنة متداولا في العراق منذ وقت مبكر من حيث مقارنة النفقات غير الاستثمارية أي التشغيلية بالايرادات غير النفطية على أمل تنمية الايرادات الضريبية وارباح الشركات العامة من القطاع الصناعي وماسواها لجعلها تكفي لتغطية النفقات الجارية ليصار الى تخصيص العائدات النفطية الى النفقات الاستثمارية ومن اللافت للنظر ان الحكومة ستواجه ازمة مالية حادة قد تستمر الى عام ٢٠١١ ناجمة عن تدهور اسعار النفط من ناحية وجراء حالات دعم حكومي كزيادة رواتب الموظفين بنسبة ٦٠٪ وفقرات إعانة ثبتت في الموازنة العامة بنسبة ٨٢٪ وتخصيصات للبطاقة التموينية بنسبة ٣٧٪ وكذلك فان عدم تفعيل القطاعات الانتاجية وعدم ترشيد النفقات الجارية وعدم تطوير القطاع النفطي والغازي لزيادة الانتاج والتصدير اكثر من المعدلات الحالية وعدم اصدار الحكومة لاصدار سندات باسعار فائدة توزع على موظفي الدولة مقابل استقطاعات شهرية وعدم تفعيل دور القطاع الخاص لتمويل وتأهيل شركات حكومية عامة عن طريق مبدأ الشراكة التعاقدية بين القطاعين العام والخاص كأجراء أولي سعيا لاعطاء الريادة الكاملة للقطاع الخاص على وفق آليات اقتصاد السوق فضلا عن عدم السعي الحكومي لإجراء إصلاحات اقتصادية من شأنها ان تعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني كل هذه الامور ان لم توضع بنظر الاعتبار فان حجم العجز سيرتفع الى نسبة اكبر من العجز المالي المتوقع في موازنة العام الحالي ٢٠٠٩ لاسيما وان دعوات حكومية واخرى برلمانية هذه الايام للمساس بالاحتياطي النقدي الاجنبي الذي يعد داعما لتقوية العملة المحلية وسببا مباشرا ومهما في الاستقرار النقدي الذي احدثته السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ويمكن للحكومة اذا اعتمدت الاجراءات التي ذكرناها آنفا فانها ستخفف من حدة العجز المتوقع وبالتالي التخفيف من حدة الازمة المالية المتوقعة بعد تدهور اسعار النفط وقلة الطلب العالمي عليه ويمكن لها ان تركز على تطوير القطاع النفطي اكثر من غيره كأجراء وقائي سعيا لزيادة الانتاج والتصدير بما يرفع من حساب العراق في صندوق تنمية العراق الذي توضع في عائدات الصادرات النفطية وباشراف الامم المتحدة ومجلس الامن.

> لإجراء إصلاحات اقتصادية من شأنها ان تعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني كل هذه الامور ان لم توضع بنظر الاعتبار فان حجم العجز سيرتفع الى نسبة اكبر من العجز المالي المتوقع في موازنة العام الحالي 2009

مصرفيون يطالبون بإنشاء مصرف تجاري مختلط

والشبيبي يحث المصارف الاهلية للاضطلاع بدور تنموي اكبر

> طالب مصرفيون بضرورة انشاء مصرف تجاري مختلط فيما حث محافظ المركزي العراقي الدكتور سنان الشبيبي للاضطلاع بدور تنموي اكبر من دورها المالي بعد انخفاض مستويات التضخم خلال الفترة الاخيرة .

بغداد / كريم محمد حسين

وقال الدكتور سنان الشبيبي ل(المدى) خلال مؤتمر نظمته رابطة المصارف الاهلية العراقية امس السبت في بغداد : ان الوضع المالي والنقدي في حالة الاستقرار مايتحتم علينا الانتقال الى النشاط الانتاجي مؤكدا ان اسعار الفائدة انخفضت بعد انخفاض مستويات التضخم ماجعل المجالات متاحة امام الاستثمار الذي يتطلب منظومة مصرفية متطورة .

واضاف الشبيبي ان البنك المركزي العراقي يعمل باجراءات نقدية سعيا لمحاربة التضخم حيث عمل تعظيم الودائع لتقليل الانفاق عن طريق الاتيان بموارد البنوك مشيرا الى الجهود التي بذلها البنك في خفض التضخم والعمل على الانتقال الى القطاع الانتاجي وتبني طريقة مغايرة بعدم ايداع الاموال في البنوك وانما ذهابها الى السوق مباشرة.

الى ذلك اكد العديد من رجال الاعمال ومدراء المصارف الاهلية ضرورة زيادة حصة المصارف الاهلية وايجاد مساحة مشتركة مع البنك المركزي لتثبيت دورها مطالبين بانشاء مصرف متخصص قادر على فتح الاعتمادات او مصرف مختلط يقوم بفتح الاعتمادات المستندية .

ومن جانبه قال الدكتور مظهر محمد صالح المستشار في البنك المركزي ان الضرورة تتجه الى انشاء شركة لضمان الودائع والتي هي الان في مجلس شورى الدولة كمشروع قانون لافتا الى ضرورة دخول المصارف الخاصة في المشاريع الحكومية والانتقال من النشاط المالي الصرف الى النشاط التنموي .

وفي معرض رده على الاسئلة الموجهة من قبل المصرفيين قال محافظ البنك المركزي اننا في طور تقييم المرحلة الحالية وصولا الى رؤية مشتركة ليتسنى لنا انشاء مصرف تجاري اهلي مشيرا الى وجود اجراءات عملية تعطي حالة من الاطمئنان للمصارف التابعة للقطاع الخاص لكي يتمكن من ممارسة اعماله ومواكبة التطور الحاصل في المنظومة المصرفية .

وألمح الشبيبي الى الاجراءات المتخذة من البنك المركزي للحفاظ على قوة الاحتياطي النقدي الاجنبي سعيا للحفاظ على استقرارية النظام النقدي والحفاظ على استقرارية سعر صرف الدينار تجاه الدولار الامريكي .

وفيما يتعلق بقضية تملك العقارات اكد الشبيبي انها قضية عالمية وهي جزء من حركة انتقال العمل والقرارات المتخذة بهذا الشأن فضلا عن توفير وسائل الانتاج .

ودعا محافظ البنك المركزي الى ضرورة بلورة افكار جدية فيما يخص عمل المصارف الاهلية من اجل الارتقاء بعملها بما يجعلها مواكبة لحركة العمل والاستثمار المتوقع حدوثها بعد فتح باب الاستثمارات في العراق .

اتفاقية عراقية بريطانية لتعزيز الخدمات الجوية

المدى/ وكالات

وقع العراق وبريطانيا على اتفاقية ثنائية جديدة تعزز الخدمات الجوية بين البلدين الامر الذي يوفر إطارا قانونيا لتسيير الرحلات الجوية المجدولة بين العراق وبريطانيا.

وقال الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية البريطانية ان مسؤولين من وزارة النقل البريطانية ومسؤولين من هيئة الطيران المدني العراقية وقعوا اتفاقية ثنائية جديدة حول الخدمات الجوية حيث استضافت الخارجية البريطانية في وسط لندن حفل التوقيع على هذه الاتفاقية.

من جانبه قال وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط النائب بيل راميل في معرض ترحيبه بالاتفاقية إن هذه الاتفاقية فيها دليل آخر على تطبيع علاقاتنا الثنائية مع العراق وتأتي لاحقا لالتزامات صرح بها رئيسا وزراء البلدين في شهر كانون الاول الماضي.

الى ذلك رحب وزير النقل البريطاني جيم فيتزباتريك بهذه الاتفاقية بالقول إنها خطوة أولى مهمة باتجاه استئناف الخدمات الجوية المباشرة بين بلدينا. وسوف نستمر بمراجعة الأوضاع في العراق مع علمنا بوجود هذا الإطار جاهزا لاستئناف الرحلات الجوية عندما تسمح الأوضاع الأمنية بذلك.

استثمار بابل تعرض ٣ مشاريع استثمارية

بابل / المدى

قال مديرهيئة استثمار بابل علاء حربة أن الهيئة عرضت مشاريع استثمارية كبرى ضمن فعاليات مؤتمر لندن الذي عقد مؤخرا.

واضاف حربة أن أول تلك المشاريع هو إنشاء مدينة صناعية بمساحة ١٠ ملايين متر مربع جنوب مدينة الحلة في منطقة أبو اسميج وان المباحثات جارية مع إحدى الشركات الألمانية لغرض إعداد التصاميم لهذه المدينة.

وأوضح أن المشروع الثاني هو جزيرة المهناوية السياحية وهي جزيرة وسط شط الحلة شمال بابل محاذية لمدينة بابل الأثرية وتبلغ مساحتها أكثر من ٢ مليون متر مربع.

وأشار حربة إلى أن المشروع الثالث يتضمن إنشاء مصفى للنفط بطاقة ١٤٠ الف برميل يوميا في منطقة جرف الصخر شمال مدينة الحلة واصفا أياه بالفرصة الاستثمارية الجيدة،مؤكدا الحصول على الموافقات الرسمية من وزارة النفط،ومبينا أن هناك شركة أمريكية أبدت استعدادها للاستثمار في هذا المصفى.

وكشف مدير هيئة الاستثمار عن دراسة فنية لـ٢٦ فرصة استثمارية تنوعت مابين المشاريع السكنية والزراعية والصناعية.

مشروع أردني للحصول على حاجته النفطية

عمان/ وكالات

أكد مصدر رسمي اردني أن مشروعا لمد أنبوب ينقل النفط بين العراق والأردن، سوف يطرحه رئيس الوزراء، نادر الذهبي على المسؤولين العراقيين في اول اجتماع يعقده معهم قريبا.

واوضح المصدر ان مشروع مد الانبوب سوف يكون بين قضايا اخرى عالقة بين الاردن والعراق، مثل المديونية الاردنية على العراق، وخسائر المغتربين الاردنيين في العراق وغيرها من القضايا، التي ستطرح للبحث في زيارة مقررة لنادر الذهبي الى العراق قريبا. ولفت المصدر الى انه في حالة المضي قدما في تنفيذ المشروع، فان الاردن سوف يتوقف عن الحصول على جزء مهم من احتياجاته النفطية من العراق عبر صهاريج تنقل النفط الخام من نفط مصفاة بيجي في شمالي العراق الى مصفاة البترول الاردنية الواقعة في مدينة الزرقاء شرقي عمان، حيث ان «نقل النفط بواسطة انبوب بين البلدين اكثر جدوى لكل من العراق والاردن».

واشار المصدر الى ان الاردن سوف يستفيد من تدفق النفط العراقي عبر اراضيه بالحصول على احتياجاته منه، وفي الوقت نفسه، فان العراق سوف يستفيد من نقل نفطه الى بلدان العالم المختلفة عبر بلد يتمتع بالامن والاستقرار مثل الاردن.

وكان الأردن والعراق قد وقعا في عام ٢٠٠٦، خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء السابق معروف البخيت الى بغداد، مذكرة تفاهم تنص على ان يبيع العراق للأردن نفطاً بأسعار تفضيلية. وحددت كمية النفط التي سيبيعها العراق للأردن بنحو ١٠ في المئة من احتياجات المملكة من النفط والتي تزيد على ١٠٠ الف برميل يوميا.

برلماني يطالب بالتأني في تسريح الموظفين العاملين بصفة عقود

بغداد/ المدى

طالب النائب كريم اليعقوبي بالتأني في تسريح الموظفين العاملين بصفة عقود او الاجور اليومية من الوزارات والدوائر في الوقت الحاضر. وقال اليعقوبي لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان غالبية هؤلاء الموظفين من المعيلين لعوائلهم، وهم جزء من الواقع العراقي الذي يتطلب اهتماما اكبر في توفير المستوى المعيشي والاقتصادي للفرد. واضاف بالرغم من ان العقد الوظيفي بالاصل لا تترتب عليه امتيازات وحقوق تقاعدية، الا ان عددا كبيرا من الموظفين العاملين بصيغة العقود يمتلكون كفاءات وخبرات كبيرة في مجال عملهم، سيما وان اغلبهم عملوا في مجالات تخصصهم.

ودعا اليعقوبي وزارة العمل الى زيادة الجهود في تشغيل العاطلين والقضاء على البطالة من خلال ادخال العاطلين في دورات مهنية متخصصة، وتقديم القروض الصغيرة، ومفاتحة الوزارات من اجل تشغيل العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات.

وقد تظاهر عدد من منتسبي هيئة الانواء الجوية التابعة لوزارة النقل وبعدها بعض منتسبي الشركة العامة للصناعات الجلدية احتجاجا على تسريحهم من العمل بحسب وسائل اعلام.

يذكر ان الامانة العامة لمجلس الوزراء طالبت الوزارات كافة، والجهات غير المرتبطة بوزارة، بالاسراع في إرسال قوائم أسماء الموظفين المعينين على الملاك الدائم إلى وزارة المالية. ويأتي هذا التوجيه استناداً إلى المتغيرات التي طرأت على السياسة المالية على الصعيدين الدولي والمحلي نتيجة لانخفاض أسعار النفط، الذي اثر بشكل مباشر في تقديرات الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٠٩.

برلماني يدعو الى حل الخلافات حول قانون النفط والغاز

المدى/ وكالات

شدد النائب عبد الهادي الحساني على ضرورة إزالة جميع الخلافات الحاصلة حول موضوع قانون النفط والغاز لأنه يمثل المورد المالي الأساسي في العراق.

واشار الحساني لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) الى ان هناك طلبات معينة لاقليم كردستان حول قانون النفط والغاز تتعلق بالملاحق الموجودة في القانون.

وبين بأن هناك مشاورات مستمرة مع اقليم كردستان للتوصل الى حل يرضي جميع الاطراف وايجاد صيغة مشتركة لتمرير القانون، بعد ان طالبت هيئة رئاسة مجلس النواب من لجنة النفط والغاز كتابة طلب الى مجلس الوزراء لتزويدها بالنسخة النهائية من مسودة القانون والتي من المفترض ان تقرأ في البرلمان.

واضاف سوف يقرأ قانون النفط والغاز في مجلس النواب قريباً بعد ان رأت هيئة رئاسة مجلس النواب ضرورة طرح القانون للقراءة الاولى،مؤكدا على ان مجلس النواب في حال تمكنه من حل هذه المشكلة سيستطيع التوجه الى حل المشاكل الثانوية بالقانون.

تركيا تؤكد التزامها بحصة العراق المائية

غازي عنتاب/ وكالات

كشف وزير التجارة التركي عن زيارة سيقوم بها للعراق لتنشيط الحركة التجارية والاقتصادية بين البلدين عبر اقامة المعارض المتخصصة ابتداء من شهر ايلول المقبل. وقال وزيرالتجارة التركي ظافر جليان خلال كلمته في مستهل حفل الافتتاح لانطلاق فعاليات معرض غازي عينتاب لإعمار العراق بمشاركة ٧٠٠ شركة آسيوية وأوروبية انه ناقش مع زميله وزير الطاقة التركي الحصص المائية الواصلة للعراق عبر نهري دجلة والفرات، مؤكدا التزام حكومته بالاتفاقية المبرمة بين البلدين بهذا الشأن. وكشف انه سيقوم بزيارة الى العاصمة بغداد على رأس وفد كبير الشهر المقبل تتضمن جولة في المحافظات الجنوبية والشمالية، منوها بأن بلاده تسعى الى تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية من خلال تنظيم معارض اختصاصية في العراق ابتداء من شهر ايلول المقبل بأنشطة فعالة ومتنوعة. وحث جليان جميع المسؤولين ورجال الاعمال من الجانبين على ضرورة التعجيل واختزال الوقت لتوسيع وتطوير مستوى التبادل التجاري بين البلدين، لافتا الى أن بلاده عازمة على خلق فضاء اقتصادي واحد مع العراق في ضوء الاتفاق الذي جرى بين رئيس الوزراء نوري المالكي ونظيره التركي رجب طيب اردوغان. واشار الى ان الاتفاقية المزمع توقيعها بين الطرفين ستسهم في تنقل الخدمات ورؤوس الاموال بحرية، الى جانب السعي لتأسيس منطقة حرة على الحدود المشتركة بين البلدين وتزويد العراق بالطاقة الكهربائية عبر ربط شبكات نقل القدرة الفائقة.

مؤتمر لتفعيل دور القطاع الخاص في كربلاء

كربلاء/ المدى

عقدت هيئة استثمار كربلاء مؤتمرها الأول الخاص بدعم وتفعيل دور القطاع الخاص، وقال المتحدث الإعلامي باسم هيئة استثمار كربلاء عصام العسلي ان المؤتمر ناقش المعوقات التي تواجه عمل قطاعات الصناعة والمالية والزراعة والسياحة وتعزيز دور القطاع الخاص، مؤكدا على ان المؤتمر الذي حضره رجال أعمال والتجار والصناعيون والزراعيون ومدراء المصارف خرج بتوصيات لتذليل الصعوبات أمام رؤوس الأموال للنهوض بالعملية الاستثمارية ونقل التكنولوجيا وتأسيس قاعدة اقتصادية قوية من خلال الانفتاح على العالم الخارجي وإدخال المستثمرين. واضاف : " ان المؤتمر شدد على ضرورة إعادة النظر بجميع القوانين السابقة لجعلها تتماشى مع فلسفة الاستثمار واقتصاد السوق وتخصيص باب للموازنة العامة للدولة لإنشاء محفظة استثمارية لإنعاش المشاريع وتوظيف الأموال بالمشاركة مع القطاع الخاص.

وفي المجال السياحي أكد العسلي ضرورة تفعيل دور رابطة الفنادق لأنها الجهة التي تمثل القطاع الخاص، وحث مديرية السياحة في كربلاء على التواصل بإقامة الدورات التدريبية للملاكات العاملة في المرافق السياحية لرفع كفاءتها في تقديم الخدمات، وفيما يخص الزراعة قال العلسي تم الاتفاق على تفعيل البرنامج الزراعي من خلال دعم وحماية المنتج المحلي في مواسم الإنتاج وتحديد الواردات الزراعية بموجب رسوم كمركية وتفعيل قانون الحجر الزراعي بعد تهيئة الإجراءات اللازمة لذلك في المنافذ الحدودية.

مراقبون : الأزمة المالية العالمية ستلقي بظلالها على الاقتصاد الوطني

المدى / وكالات

يتوجس مراقبون من انعكاسات الأزمة المالية العالمية على استقرار العراق بسبب تراجع أسعار النفط وقلة الطلب عليه. وتأثر الاقتصاد العراقي بقوة جراء التراجع الحاد في أسعار النفط، والذي يمثل ٩٠ في المائة من عائدات البلاد، حيث انكمش سعر برميل النفط من قرابة ١٥٠ دولاراً، الصيف الفائت، إلى الثُلث. ويتوقع أن يعاني العراق من عجز قد يصل إلى نحو ٢٠ مليار دولار هذا العام، يمكن تغطيتها من الفائض المتراكم من ارتفاع أسعار النفط ويبلغ ٣٠ مليار دولار. ويُذكر أن من أكثر التشريعات التي شكلت تحدياً للبرلمان العراقي وأثارت جدلاً واسعاً، هو تشريع "قانون النفط والغاز"، الذي يطالب بتوزيع عادل للعائدات النفطية على الشعب العراقي .

ورغم غياب قانون وطني للنفط، فإن بغداد فتحت أبوابها أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في هذه الصناعة، وعبر مناقشة عقود تتعلق بالخدمات في هذا القطاع من أجل تعزيز قدراتها الإنتاجية الحالية التي هي عند ٢,٥ مليون برميل في اليوم بقرابة ٦٠٠ ألف برميل.

ويمتلك العراق بالفعل احتياطي نفطي لا يقل عن ١١٥ مليار برميل من النفط، بما يجعله الثالث من حيث الحجم على المستوى العالمي بعد السعودية وإيران. ويعتقد عدد من الخبراء أن بوسع بغداد ضخ أكثر من ستة ملايين برميل من النفط إلى أسواق العالم يومياً، مما يجعلها أيضاً ثالث أكبر منتج على المستوى الدولي بعد المملكة العربية السعودية وروسيا.

غير أن قدرات العراق التصديرية لا تتجاوز مليوني برميل، وذلك بعد عقود من الحروب وانعدام الصيانة، علماً أن البلاد كانت تنتج أواخر العقد السابع من القرن الماضي ٣,٥ مليون برميل يومياً.

ومن العوامل الأخرى التي تهدد عائدات العراق من النفط، تباطؤ المستثمر الأجنبي في الاستثمار في العراق لأسباب أبرزها عودة أعمال العنف، وغموض ما سيكون عليه الوضع الأمني بعد انسحاب القوات الأمريكية هذا الصيف. ومع بدء انسحاب القوات الأمريكية، سيتراجع حجم مساعدات إعادة الإعمار الأمريكية، علماً أن الحكومة العراقية ليست في وضع يتيح لها بيع سندات حكومية في الأسواق الدولية تحسباً من عدد لا يحصى من دعاوى قانونية متصلة بغزو العراق للكويت عام ١٩٩١، وفق "التايم."

ويبلغ حجم البطالة في العراق ما بين ٢٨ في المائة إلى ٣٨ في المائة، ويتوقع ارتفاعها خلال الشهور القليلة المقبلة.